بدعم من تحسن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية

«الوطني»: نمو الناتج الإماراتي الإجمالي إلى 2,7٪ في 2020

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تسجيل المزيد من النمو خلال العامين القادمين، مرتفعا من 2,2٪ في العام 2018 إلى 2,4٪ و2,7٪ في عامي 2019 و2020 على التوالي. وذلك، رغم أن القطاع النفطي قد يساهم بنسبة معتدلة في إجمالي النمو نتيجة لمشاركة الامارات في جولة جديدة من خفض الإنتاج في العام 2019 بالتعاون مع الأوبك والمنتجين المستقلين بهدف توازن الإمدادات النفطية في الأسواق (وبالتالي دعم أسعار النفط).

أما القطاع غير النفطي، فقد يستفيد من تحسن معدل نمو قطاع البناء وارتفاع النفقات الحكومية، قبيل معرض دبي اكسبو 2020.

كما توقع التقرير أن تقوم الامارات في العام 2019، وفقا لاتفاقية خفض الإنتاج المبرمة بين منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، بخفض إنتاجها الخام بنسبة 2,5٪ (من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر 2018) إلى 3,1 ملايين برميل يوميا بداية من يناير 2019. وعلى الرغم من ذلك، سيظل الإنتاج النفطي في يناير مرتفعا بنسبة 8,2٪ على أساس سنوي، وعلى هذا الاساس، قد ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي من 0,6٪ في العام 2018 إلى 0,8٪ في العام 2019. كما يمكن أن تتسارع وتيرة النمو إلى 1,0٪ في العام 2020، مع زيادة الإمارات لطاقتها الاستيعابية لإنتاج النفط تحسبا لارتفاع مستويات الطلب.

في نفس الوقت، سوف يظل القطاع غير النفطي داعما للنمو بصفة عامة، مع تسجيل معدلات نمو قوية بنسبة 3,0٪ و3,4٪ في عامي 2019 و2020 على التوالي، نتيجة إلى زيادة أنشطة التشييد والبناء ترقبا لاستضافة دبي لمعرض إكسبو 2020.

معدل التضخم قد يتراجع من 3,5٪ إلى 1,5٪ في العام 2020

توقعات بتقلص العجز إلى 0,7٪ من الناتج الإجمالي في 2019

ووفقا لوزير المالية، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6٪ على أساس سنوي في العام 2018 ليصل إلى ما يقارب 11,5 مليار دولار، فيما يعد الأكثر ارتفاعا على مستوى المنطقة. وتتطلع السلطات إلى تسجيل نمو للاستثمارات الأجنبية يصل إلى 15–20٪ بنهاية العام 2020.

وتشير أحدث البيانات إلى ارتفاع النمو الحقيقي في أبوظبي من 0,1٪ فقط في الربع الأول من العام 2018 إلى 1,5٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018 بفضل زيادة إنتاج النفط ونمو الأنشطة غير النفطية.

وقد سجل النمو الاقتصادي في دبي ارتفاعا بنسبة 2,5٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2017، بدعم من قطاعي التشييد والضيافة.

أسعار العقار في دبي

لايزال تأثير قوانين الرهن العقاري المتشددة ينعكس على أداء سوق العقارات السكنية في دبي وما أدت إليه من زيادة العرض، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وتغير أنماط الطلب ـ مع توجه المستأجرين بشكل متزايد نحو استئجار الوحدات السكنية الأقل تكلفة. ووفقا لشركة استيكو، انخفض متوسط أسعار الشقق والفيلات بمعدلات أسرع (13,6٪ على أساس سنوي) في الربع الثالث من العام 2018 مقابل الربع الثاني من العام 2018 (9,3٪ على أساس سنوي).

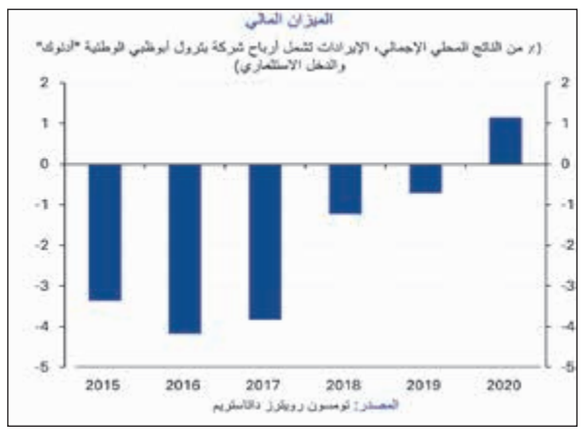

وبعد ارتفاع معدلات التضخم في يناير عقب استحداث ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ وخفض دعوم الوقود، عادت الأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض في العام 2018 مع تلاشي تأثير الزيادات الضريبية وأسعار الوقود، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف وتراجع تكاليف السكن إلى مستويات انكماشية.

وأظهرت أحدث البيانات تراجع معدلات التضخم من 1,6٪ على أساس سنوي في أكتوبر إلى مستوى أعلى بقليل من أدنى مستوياتها خلال عام واحد عند نسبة 1,3٪ على أساس سنوي في نوفمبر. لذلك، من المتوقع تباطؤ معدل التضخم من 3,5٪ في العام 2018 إلى 1,5٪ في العام 2020.

تحسن التوازن المالي تدريجيا في عامي 2019 و2020

ورجح التقرير أن يتقلص العجز المالي تدريجيا إلى نسبة 0,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 مقابل 1,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية بصفة أساسية تماشيا مع تحسن بيئة الأعمال. لذلك، من المتوقع أن يصل فائض الميزانية المالية إلى 1,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. وعلما أن مجلس الوزراء الإماراتي اعتمد في أكتوبر الماضي ميزانية بدون عجز بقيمة 60,3 مليار درهم (16,4 مليار دولار) للسنة المالية 2019، والتي تعد أعلى بنسبة 17,3٪ عن قيمة النفقات المتوقعة في العام 2018، مما يجعلها أعلى معدلات الإنفاق المسجلة في الميزانية على الاطلاق.

وبعد أن تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته بنهاية العام 2017، عاود ارتفاعه مرة أخرى وتحسن إجمالي نمو الائتمان منذ ذلك الحين ليصل إلى 3,7٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2018 مع زيادة الإقراض للشركات.

وعلى الرغم من تباطؤ نمو الودائع من 7,5٪ على أساس سنوي في أكتوبر إلى 6,5٪ على أساس سنوي في نوفمبر، إلا أنه اتخذ أيضا اتجاها تصاعديا في العام 2018. ويعزى هذا التباطؤ الأخير إلى تراجع نمو كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص.

وأوضح التقرير أن أداء الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي اتخذ اتجاهين معاكسين لبعضهما البعض في العام 2018. فبينما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 10٪ تقريبا منذ بداية العام (إلى منتصف ديسمبر) بفضل تعافي أسعار النفط، شهد مؤشر سوق دبي المالي تراجعا بنسبة 26٪، بسبب استمرار ضعف قطاع العقارات. وبالفعل، تراجعت أسهم الشركات العقارية بنسبة 40٪ تقريبا منذ بداية العام.

وكما هو الحال دائما، تعتبر أسعار النفط العامل الرئيسي لتحديد النظرة المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث يعتمد عليها الإنفاق الحكومي وبالتالي النشاط غير النفطي إلى حد كبير. كما أن للنفط آثارا سلبية على سيولة القطاع المصرفي وثقة المستهلك بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتشديد أسعار الفائدة في العام 2019، من المقرر أن ترتفع تكاليف الاقتراض نتيجة لذلك، مما قد يؤثر سلبا على النشاط التجاري. إلا أنه في المقابل، فإن برنامج الاستثمار العام الموسع لإكسبو دبي 2020 والإصلاحات الاقتصادية الشاملة على مستوى الإمارات ككل، من شأنهما أن يساهما في تحسن النمو الاقتصادي.

الدول المنتجة للنفط تتحول إلى النافتا

7,6٪ نمواً سنوياً لإنتاج البتروكيماويات في الخليج

محمود عيسى

توقعت مجلة ميد أن ينمو إجمالي إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 7,6٪ سنويا حتى عام 2027، ليصل إلى 38,7 مليون طن سنويا وفقا لأرقام جيبكا. وقالت مجلة ميد انه بعد 40 عاما من بدء استخدام الايثان لأول مرة في دول الخليج، فقد بات منتجو البتروكيماويات في المنطقة يتطلعون إلى مواد اللقيم او المدخلات السائلة لتكون هي المحرك لمرحلة النمو القادمة، وذلك انطلاقا من الرسالة التي ظلت جمعية الخليج للبتروكيماويات والكيماويات - جيبكا - توجهها منذ ما يقرب من عشر سنوات والتي تدعو دول الخليج للنظر بجدية في خلق قيمة مضافة لمواردها الهيدروكربونية من خلال التركيز على التكرير وصناعة البتروكيماويات.

وفي هذا السياق، تحدثت المجلة عن الكويت فقالت ان شركة صناعة الكيماويات البترولية- وحرصا منها على مصادر الكويت الهيدروكربونية وانسجاما مع رسالة جيبكا، اقامت مجمعات لانتاج الاولفينات والعطريات كان آخرها المعروف باسم المجمع 3، كما اشتركت مع سلطنة عمان من خلال شركة البترول الكويتية العالمية في انشاء

مدخلات الإنتاج السائلة ستكون المحرك لمرحلة النمو القادمة

مصفاة الدقم لتكرير النفط بطاقة تصل الى 230 الف برميل يوميا. ومضت المجلة الى القول ان منتجي النفط في المنطقة وجدوا الدوافع للبحث عن هوامش ربح عالية، ومصادر دخل أكثر مرونة مستخدمين محافظهم الاستثمارية التي وجهوا جوانب كبيرة منها إلى الاستثمار في البتروكيماويات عن طريق بناء منشآت جديدة متكاملة. وقد اكد امين عام جيبكا عبد الوهاب السعدون ان عملية التحول كانت بطيئة، لكن هذا الوضع بدأ يتغير مؤكدا أن النمو يجب أن يأتي من المواد الكيميائية المتخصصة. ويرى الخبراء والمسؤولون في هذا القطاع ان هذا التوجه يستمد الزخم ايضا من ندرة الغاز ومنهم الرئيس التنفيذي لشركة التصنيع الوطنية السعودية مطلق المريشد الذي قال في منتدى جيبكا في دبي في 27 نوفمبر 2018 «لا يوجد غاز في المنطقة، وبدلا من ذلك، تحول الطلب إلى النافتا، وهو منتج ثانوي لعملية تكرير النفط الخام، وثمة خطط لتنفيذ سبعة مشاريع جديدة للبتروكيماويات في جميع أنحاء المنطقة، ستستخدم جميعها النافتا باستثناء واحد». وتقول المجلة ان العديد من شركات البتروكيماويات في المنطقة تتوجه لتحويل كميات كبيرة من نفوطها الخام مباشرة الى بتروكيماويات كما هو الحال بالنسبة لشركة ارامكو السعودية وادنوك الاماراتية وغيرهما.

«كامكو»: 99 مليار دولار سندات وصكوكاً خليجية في 2018

تراجعت 19,3٪ على أساس سنوي

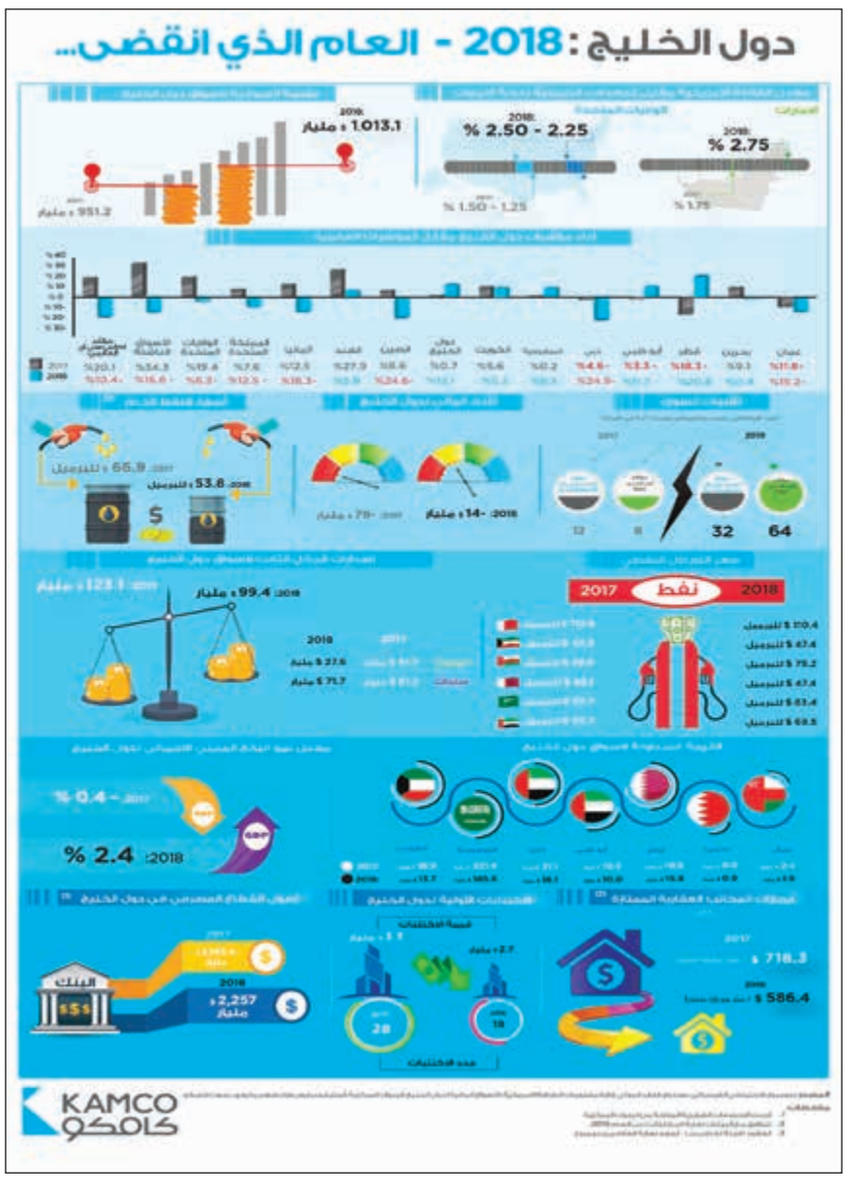

بلغ إجمالي إصدارات الدخل الثابت لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي من سندات وصكوك نحو 99,3 مليار دولار خلال العام 2018 مقارنة بنحو 123,1 مليار دولار خلال 2017 بانخفاض سنوي بلغ 19,3٪.

وقال تقرير صادر عن شركة «كامكو للاستثمار» حول ابرز التطورات الاقتصادية لدول الخليج خلال 2018 مقارنة مع العام 2017، تحت عنوان «ما حدث في دول الخليج خلال 2018» ان قيمة الصكوك في أسواق دول الخليج قد بلغت نحو 27,6 مليار دولار في 2018 مقابل 41,9 مليار دولار خلال 2017، بينما بلغت السندات 71,7 مليار دولار العام الماضي مقابل نحو 81,2 في 2017.

وحول إجمالي قيمة الاكتتابات الأولية، قال التقرير ان دول مجلس التعاون قد أصدرت 18 اكتتابا بقيمة 2,7 مليار دولار خلال 2018 مقابل 28 اكتتابا في 2017 بقيمة 3,3 مليارات دولار وذلك بتراجع نسبته 18,1٪.

أما فيما يتعلق بأصول قطاع المصرفي الخليجي، ذكر التقرير انها ارتفعت من 2,19 تريليون دولار خلال 2017 إلى نحو 2,25 تريليون دولار في 2018 بزيادة قدرها 2,7٪، وذلك وفقا لأحدث الإحصاءات الشهرية المتاحة من البنوك المركزية الخليجية.

مع تراجع الدولار والأسهم

الذهب يصعد لأعلى مستوى في 6 أشهر

رويترز: صعد الذهب لأعلى مستوى في أكثر من 6 أشهر خلال تعاملات أمس مع تراجع الدولار والأسهم الآسيوية بعد بيانات مخيبة للتوقعات من الصين أذكت المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

وارتفعت أسعار الذهب الفورية 0,3٪ إلى 1286,18 دولارا للأوقية (الأونصة) بعدما سجلت أعلى مستوى منذ 15 يونيو 2018 عند 1287,31 دولارا للأوقية في وقت سابق من الجلسة. وزادت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,5٪ إلى 1288,10 دولارا للأوقية.

وحوم مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة عملات رئيسية، بالقرب من أدنى مستوى في شهرين الذي بلغه في الجلسة السابقة. ويؤدي تراجع الدولار إلى انخفاض تكلفة المعدن النفيس المقوم بالعملة الأميركية على حائزي العملات الأخرى.

وتراجعت الأسهم الآسيوية أيضا في أول يوم تداول في العام الجديد بفعل بيانات اقتصادية جديدة مخيبة للتوقعات من الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتي أثرت سلبا على المعنويات وبددت مكاسب مبكرة سجلتها العقود الآجلة للأسهم الأميركية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، زاد البلاديوم 0,25٪ في المعاملات الفورية إلى 1267,15 دولارا للأوقية. ولم يطرأ تغير يذكر على الفضة واستقرت عند 15,45 دولارا للأوقية، بينما ارتفع البلاتين 0,35٪ إلى 794,30 دولارا للأوقية.

بفعل تباطؤ الاقتصاد وارتفاع المعروض

النفط يهبط في مستهل تعاملات 2019

رويترز: تراجعت أسواق النفط أكثر من 1٪ في أولى جلسات تداول عام 2019 خلال تعاملات أمس، متأثرة بارتفاع الإنتاج الأميركي ومخاوف من تباطؤ اقتصادي في العام الحالي مع انكماش نشاط المصانع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

وبلغ خام القياس العالمي برنت في العقود الآجلة 53,05 دولارا للبرميل، منخفضا 75 سنتا أو 1,4٪ عن آخر إغلاق في 2018.

ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 58 سنتا أو 1,3٪ إلى 44,83 دولارا للبرميل.

وضعف نشاط المصانع في ديسمبر في آسيا في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وتباطؤ الطلب الصيني الذي أضر بالإنتاج في معظم الاقتصادات، بما يشير إلى بداية صعبة لأكبر منطقة نمو اقتصادي في العالم في 2019.

وأنهت أسعار النفط عام 2018 على انخفاض للمرة الأولى منذ 2015، حيث هبطت العقود الآجلة للخام الأميركي نحو 25٪ على مدى العام، بينما نزل برنت حوالي 20٪.

وعلى صعيد الإنتاج، ستتركز جميع الأنظار على الارتفاع الحالي في إنتاج الولايات المتحدة وعلى جهود أوبيك وروسيا لضبط المعروض.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن إنتاج الخام الأميركي ارتفع إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 11,537 مليون برميل يوميا في أكتوبر.

وجعل ذلك من الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم متفوقة على روسيا، التي قالت إن إنتاجها النفطي في ديسمبر بلغ مستوى قياسيا عند 11,45 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 11,37 مليون برميل يوميا في نوفمبر.